Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 9, Issue 10 (2025) • P: 109 - 94
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

The Crisis of Party Action in Morocco and the Challenge of Fostering Development: An Analytical Study

Dr. Fath Ellah Ramdani
Faculty of Law, Economics and Social Sciences | Mohammed First University | Morocco

Received: 02/09/2025
Revised: 22/09/2025
Accepted: 02/10/2025
Published: 30/10/2025

* Corresponding author: ramdanifethallah@gmail.com

Citation: Ramdani, F. (2025). The Crisis of Party Action in Morocco and the Challenge of Fostering Development: An Analytical Study. *Journal of Humanities & Social Sciences, 9*(10), 94 – 109. https://doi.org/10.26389/AJSRP.R040925

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aims to analyze the impact of the crisis of party action in Morocco on the process of fostering development by examining the essential roles played by political parties in supporting and ensuring the effectiveness of development strategies. The research is based on the assumption that the party action crisis, characterized by structural dysfunctions and weak political mobilization, directly undermines the effectiveness of development policies. A descriptive-analytical methodology was adopted, employing content analysis and historical approaches to trace the evolution of the partisan phenomenon, interpret the manifestations of the crisis, and assess its effects. The findings reveal that the widening gap between citizens and politics, along with declining trust and political participation, constitutes one of the most significant obstacles to democratization and development. Furthermore, the limited performance of political parties in designing and implementing public policies contributes to the ineffectiveness of development programs. The study recommends restructuring Moroccan political parties and enhancing their organizational and mobilization capacities to become key actors in consolidating democracy and advancing sustainable development.

Keywords: Political parties – Democracy – Development – Morocco – Political participation – Public policies.

أزمة الفعل الحزبي بالمغرب ورهان خلق التنمية: دراسة تحليلية

الدكتور/ رمضاني فتح الله
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية | جامعة محمد الأول | المغرب

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر أزمة الفعل الحزبي في المغرب على عملية خلق التنمية، من خلال استجلاء الأدوار الجوهرية التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في دعم الاستراتيجيات التنموية وضمان فعاليتها. وقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن أزمة الفعل الحزبي، بما تتضمنه من اختلالات بنيوية وضعف في التأطير السياسي، تُسهم بشكل مباشر في إضعاف نجاعة السياسات التنموية. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستعينًا بأدوات تحليل المضمون والمقاربة التاريخية لرصد تطور الظاهرة الحزبية وتفسير تجليات الأزمة وتأثيراتها. وأظهرت النتائج أن أبرز تداعيات الأزمة تتمثل في اتساع الفجوة بين المواطن والعمل السياسي، وانخفاض مستويات الثقة والمشاركة السياسية، مما ينعكس سلبًا على مسار الدمقرطة ويعيق تحقيق التنمية. كما توصلت الدراسة إلى أن ضعف الأداء الحزبي في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية يؤدي إلى محدودية فعالية البرامج التنموية. وتوصي الدراسة بإعادة هيكلة الأحزاب السياسية المغربية وتعزيز قدراتها التنظيمية والتأطيرية لتكون فاعلًا أساسيًا في ترسيخ الديمقراطية ودعم مسار التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية – الديمقراطية – التنمية – المغرب – المشاركة السياسية – السياسات العمومية.

المقدمة:

إن التنمية باعتبارها ظاهرة مركبة، لا يشكل فيها النمو الاقتصادي إلا عنصرا من عناصر متعددة، بصورة تقرنه بحدوث تحولات مهمة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية (العيسوي،2001،ص.14)، تجعل منها مجموعة من البرامج والاستراتيجيات التي يتداخل فيها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، ذلك أن هناك ترابط جدلي، وعلاقة تبادلية بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإقامة دولة الحق والقانون (المساوي، 2012، ص.21)، بل الأكثر من ذلك فإن إقامة دولة الحق والقانون، التي لا تعني غير الدولة الديموقراطية، بات يعتبر شرطا أساسيا لضمان نجاعة الاستراتيجيات التنموية، نظرا لما تتيحه هذه الدولة من ظرف عام يسعف في استيعاب جميع مقومات التنمية.

ولئن كانت الديموقراطية تعني فيما تعنيه قيام نظام سياسي يعطي لجميع المحكومين الحق في اختيار حكامهم، وفقا لمبدأ التعددية السياسية ولقاعدة التداول السلمي على السلطة (إسكندر، 2021، ص.36)، أي ذلك النظام الذي يتحقق فيه حكم الشعب عن طريق التمثيل السياسي، فإن إعمالها يفرض وجود أدوات لتفعيل هذا التمثيل، بمعنى أنه يفرض وجود الأحزاب السياسية، و على هذا الأساس تبرز علاقة الأحزاب السياسية بعملية تحقيق التنمية.

بالنسبة للمغرب، وككل الدول الطامحة إلى خلق التنمية، فقد انخرط منذ فجر الاستقلال في العديد من الأوراش الإصلاحية التي كانت تروم تكريس الديموقراطية، من أجل ضمان نجاح الاستراتيجيات التنموية، حيث كان إصلاح المجال السياسي في مقدمة هذه الأوراش، ذلك أن عملية الانتقال نحو الديموقراطية من الممكن أن تؤدي إلى تحقيق نتائج عكسية (مالكي، 2004، ص.20)، إذا لم يتم مواكبتها بخلق بيئة سياسية كفيلة باستيعاب مجموع التحولات التي تفرضها.

في هذا الإطار، تم العمل على تطوير الحياة السياسية بالمغرب، وتصحيح مسير الممارسة السياسية بالبلد، وهو ما كان يعني الانخراط في مسلسل تأهيل الأحزاب السياسية، حتى تصبح أدوات ديموقراطية، تساهم في تعزيز النظام الديموقراطي بالبلد (Arifin et al., 2025, p.76)، حيث ابتدأ هذا المسلسل بإصدار ظهير 1958 (الظهير الشريف رقم 1.58.376 يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات) الذي أطر الحريات العامة، وارتبط بتكريس مبدأ التعددية الحزبية بالبلد، هذا المبدأ الذي تم التنصيص عليه منذ أول دستور بالمغرب (الدستور المغربي لسنة 1962، الفصل.3)، ليعزز بإصدار قانون متعلق بالأحزاب السياسية (القانون رقم 36.04 المتعلق بالأحزاب السياسية)، والذي همّ تعزيز أدوار الأحزاب السياسية باعتبارها أدوات أساسية في تحقيق طموح تحديث وعصرنة البلاد (القانون رقم 36.04 المتعلق بالأحزاب السياسية، الديباجة)، وليتوج بإصدار دستور 2011 الذي نص على العديد من الآليات الدستورية التي تعزز حضور الأحزاب السياسية في المشهد السياسي العام بالمغرب، وتقوي أدوارها، حيث انتقل بها من مجرد أدوات للتأطير إلى مشاركين في السلطة (الدستور المغربي لسنة 2011، الفصل.7)، ثم بإصدار قانون تنظيمي (القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية) تضمن العديد من المقتضيات التي هدفت إلى تخليق الحياة السياسية وتطوير الحياة الحزبية بالمغرب.

لكن وبالرغم من كل هذه الإصلاحات، إلا أن المشهد السياسي والحزبي بالمغرب، ما يزال موسوما بالعديد من الاختلالات التي طبعته منذ نشأة الظاهرة الحزبية بالبلد، والتي لم تعد فقط تشكل عائقا أمام تطوير الممارسة الحزبية والسياسية بالبلد، وبالتالي مأزقا أمام تكريس القواعد والقيم الديموقراطية، بل أصبحت تشكل عائقا فعليا أمام ربح رهان التنمية، ذلك انطلاقا من العلاقة الشرطية التي تربط التنمية بإعمال القواعد الديموقراطية.

الأهمية العلمية:

إن موضوع " أزمة الفعل الحزبي بالمغرب ورهان خلق التنمية" يجد أصالته وأهميته في تحديد العلاقة الجدلية التي تربط وجود أحزاب سياسية فعلية، ومستوعبة للوظيفة الحزبية، بعملية خلق التنمية، وفي بيان مستويات تأثير أزمة الفعل الحزبي بالمغرب في ربح رهان التنمية، وهو ما يجعله موضوعا مستجدا، ذلك أن غالبية الدراسات عالجت إما العلاقة بين الديموقراطية والتنمية، أو العلاقة بين وجود أحزاب سياسية فاعلة والديموقراطية.

المنهجية:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، باعتباره المنهج المناسب لدراسة موضوع " أزمة الفعل الحزبي بالمغرب ورهان خلق التنمية" في بعده النظري، هذا البعد الذي تأسس على فكرة البحث في تمظهرات وتجليات أزمة الفعل الحزبي بالمغرب، وأثرها في الاستراتيجيات التنموية، وهو ما تطلب الاستعانة بآليات هذا المنهج، نظرا لما تتيحه من فرص لفهم الظواهر السياسية والاجتماعية المركبة وتفسيرها. حيث أسعف في وصف مختلف الوقائع المرتبطة بالظاهرة الحزبية بالمغرب، والتي شكلت خلفيات لأزمة الفعل الحزبي بالبلد، ثم في فهم مستويات تأثيرها في عملية خلق التنمية. إذ تم توظيف مجموعة من الأدوات الوصفية/النوعية التي يوفرها هذا المنهج، على اعتبار أنها الأنسب لدراسة

هذا الموضوع في بعده النظري، في هذا الإطار تم استثمار أداة التحليل المفاهيمي من أجل توضيح الإطار النظري للدراسة، من خلال تأطير مجموعة من المفاهيم الأساسية والمركزية فيها، ثم المقاربة التاريخية التي مكنت من الوقوف على الامتدادات التاريخية لواقع الظاهرة الحزبية بالمغرب، كما تمت الاستعانة بأداة التحليل السببي التي أسعفت في الوقوف على العلاقة بين أزمة الفعل الحزبي بالمغرب وفشل الاستراتيجيات التنموية.

مخطط تحليلي موجز لعلاقة المتغيرات:

تستند هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة من المتغيرات بغاية فهم العلاقة التي تربط أزمة الفعل الحزبي بالمغرب بربح رهان خلق التنمية، حيث يتجسد المتغير المستقل في أزمة الفعل الحزبي ، بينما يتمثل المتغير الوسيط في قصور أداء الأحزاب السياسية فيما يتعلق بتأطير المواطنين ووضع وتنفيذ وتوجيه السياسات العمومية وخصوصا السياسات التنموية، وهو المستوى الذي يتم فيه انتقال تأثير هذه الأزمة إلى الممارسة العملية للعملية التنموية، أما المتغير التابع فيتمثل في محدودية نجاعة السياسات التنموية وفعاليتها في عملية خلق التنمية، حيث يعكس هذا المستوى نتائج تفاعل المتغيرين السابقين، بناء عليه، فإن هذا التصور يسعف في تحديد إطار تحليلي قادر على ضمان فهم كيفية تأثير أزمة الفعل الحزبي بالمغرب في عملية خلق التنمية.

المتغير المستقل: أزمة الفعل الحزبي بالمغرب

يؤثر بشكل مباشر

في

المتغير الوسيط: ضعف تأطير المواطنين وتوجيه السياسات العمومية

ينتج عنه

المتغير التابع: محدودية نجاعة السياسات التنموية وفعاليتها في عملية خلق التنمية

الإشكالية:

انطلاقا من العلاقة الشرطية التي تربط بين التنمية والديموقراطية، وبالتالي بين التنمية وفعالية الأحزاب السياسية، يمكن التساؤل حول مدى تأثر المسير التنموي بالمغرب بواقع الأحزاب السياسية المغربية الموسوم بمجموعة من الاختلالات، التي أثرت على نجاعة الفعل الحزبي بالمغرب.

وهو التساؤل الذي تندرج حوله مجموعة من الأسئلة أهمها:

ما هي أسباب وتجليات أزمة الفعل الحزبي بالمغرب؟ وكيف أثرت هذه الأزمة في عملية خلق التنمية بالبلد؟

حيث تثير هذه الأسئلة العديد من الفرضيات أبرزها:

إن أزمة الفعل الحزبي بالمغرب أزمة بنيوية تعود إلى ظروف نشأة وتطور الظاهرة الحزبية بالمغرب.

إن أبرز تداعيات أزمة الفعل الحزبي بالمغرب تتمثل في ضعف المشاركة السياسية، بكل ما يعنيه هذا الضعف من تأثير في النموذج الديمقوراطي المغربي.

إن أزمة الفعل الحزبي بالمغرب تؤثر بشكل سلبي في عملية تدعيم النموذج الديموقراطي المغربي، الأمر الذي يمنع من إقامة ظرف عام يسعف في استيعاب مقومات التنمية بالبلد.

إن قصور أداء الأحزاب السياسية المغربية يضعف نجاعة السياسات العمومية وسيما التنموية منها.

كمحاولة للجواب على الإشكال المرتبط بالموضوع، وبغاية التحقق من الفرضيات سيتم تقسيم هذا البحث إلى مطلبين، حيث سنخصص المطلب الأول للحديث عن العلاقة المأمولة بين الأحزاب السياسية و عملية خلق التنمية، بينما سنتطرق في المطلب الثاني لخلفيات وتجليات أزمة الفعل الحزبي بالمغرب وانعكاساتها على نجاعة الاستراتيجيات التنموية .

المطلب الأول: العلاقة بين الأحزاب السياسية و عملية خلق التنمية:

إن ارتباط الأحزاب السياسية بعملية خلق التنمية، يجد أساسه في ارتباط التنمية بإعمال القواعد الديموقراطية، وفي حاجة الديموقراطية باعتبارها مجموعة من الآليات والقواعد لإدارة مساهمة المواطنين في تدبير شؤونهم، إلى وجود الأحزاب السياسية باعتبارها

التنظيمات التي تضم الأفراد ذوي التوجهات والاختيارات المتشابهة، وهو ما يسهل عملية إدارة مساهمتهم هذه(Hans, 2013, p. 38) ، هكذا فإنه لا يمكن تصور ديموقراطية من دون أحزاب سياسية، لأنها التنظيمات الشرعية، المخول لها ضمان التداول السلمي على السلطة.

على هذا الأساس فإن أي طموح إلى إمكانية إعمال الديموقراطية من دون وجود الأحزاب السياسية، هو مجرد وهم (Hans, 2013, p. 39)، كما أن أي طموح إلى فرض صحة افتراض أن لا حاجة للتنمية إلى الديموقراطية، هو طموح خارج مسار التاريخ، سيما بعد شيوع القيم الليبرالية المتمثلة في أدبيات التنمية السياسية، وبعد أن تم تجاوز فكرة أن الديموقراطية لا تتلاءم مع التنمية، وأصبح هناك شبه إجماع كون الديموقراطية مدخل أساسي لتحقيق التنمية، وهو ما تؤكده أغلبية النماذج والتجارب التنموية الموجودة في عالم اليوم.

بناء عليه، سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فقرتين:

الفقرة الأولى: الديموقراطية وضرورة الأحزاب السياسية :

الفقرة الثانية: التنمية وشرط إعمال الديموقراطية:

الفقرة الأولى: الديموقراطية وضرورة الأحزاب السياسية:

إن أهمية الأحزاب السياسية بالنسبة إلى الديموقراطية، تتجسد بشكل جلي، من جهة، في أدوارها ومهامها المرتبطة بالتنشئة السياسية والتحديث السياسي وسميا بالنسبة إلى أدبيات التنمية السياسية (الغزالي حرب، 1987، ص:6)، ومن جهة ثانية، في ارتباط ميلادها بالديموقراطية، ذلك لأن إعمال الديموقراطية مشروط باحترام مجموعة من المبادئ والقواعد والتدابير، التي تعتبر أسسا لها، وهو الشرط الذي لا يمكن تحقيقه، دون الاعتماد على الأحزاب السياسية التي تلعب وظائف مميزة داخل المجتمع.

1. أسس الديموقراطية:

إن الحديث عن الديموقراطية، يعني بالضرورة الحديث عن مجموعة من القواعد والمبادئ والقيم التي توجهها و تستتبعها، والتي تعتبر أسسا لها، وبالتالي فإن إعمال هذه القواعد وتكريس هذه المبادئ، هو المعيار والفيصل للحكم على ديموقراطية الأنظمة، و من بين أهم هذه المبادئ هناك:

- مبدأ حكم الشعب:

يعتبر مبدأ حكم الشعب، من بين أهم المبادئ الديموقراطية، كونه يشكل غايتها الرئيسية، وهو يعني بأن الحاكمية لا تكون إلا للشعب، حيث الشعب هو مصدر جميع الصلاحيات في الدولة، فالديموقراطية ما هي إلا آلية تضمن "حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب"(Abraham, 1863) ، وهو المبدأ الذي تجسده مشاركة المواطنين في العمليات الديموقراطية، أي في الانتخابات، هذه المشاركة التي تضفي على مؤسسات الدولة الشرعية، وتعطي لقرارات هذه المؤسسات المشروعية، ذلك أن تشكيل هذه المؤسسات جرى بواسطة الشعب، حيث لا يكون للأفراد الذين يتواجدون على رؤوسها غير سلطة تدبيرها، ولكن بصورة تحترم القانون أي الدستور، الذي نص على إحداث هذه المؤسسات وأطر اختصاصاتها، هذا القانون الذي من المفروض أن يمتثل له جميع المؤسسات والأفراد في الدولة، إذ يعتبر الخروج عن هذا المبدأ تغييبا للديموقراطية.

- تأطير العلاقة بين الحكام والمحكومين:

لئن كان الدستور، هو الإطار العام الذي يحدد نظام الدولة وشكلها وحقوق المواطنين فيها، ويجيب على تطلعات الشعب بخصوص البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن تشكل أرضية للتوافق بينهم وبين ممثليهم الذين يختارونهم طبقا للقواعد الديموقراطية، و يوفر البنية القانونية التي تضمن حق المواطنين في جميع صور المشاركة داخل المجتمع، وبصورة لا تميز بينهم على أي أساس، فهو بهذا المعنى ليس مجرد تعبير عن عقد سياسي وتوافق إرادتين تربط بين الحكام والمحكومين في دولة ما، بل هو تلك الوثيقة التي تؤطر وتحدد العلاقة بين الحكام والمحكومين، هذه العلاقة التي من المفروض أن تكون منظمة بالقواعد الديموقراطية (عزيز، 2023، ص. 501).

على هذا الأساس، فإنه لا يمكن تصور ممارسة ديموقراطية، من دون تأطير العلاقة بين الحكام والمحكومين، وهو ما لا يمكن تصور إدراكه إلا وفق شرعية دستور ديموقراطي، ذلك أن كل الديموقراطيات العصرية هي ديموقراطيات دستورية، حيث يلعب الدستور دور المنظم والضامن، المنظم الذي ينظم العلاقات بين المواطنين والمؤسسات، والضامن الذي يضمن الحقوق والحريات والاختصاصات.

- التعددية الحزبية والتعددية السياسية:

يعني مصطلح التعددية لغة، وجود أكثر من شيء واحد عدديا، فالتعددية هي نقيض للأحادية، ورفض للحقيقة المطلقة، وإقرار بوجود أكثر من حقيقة واحدة، بمعنى أنها فكرة تعكس الاختلاف والتنوع في الاتجاهات التي يتوزع عليها السكان داخل المجتمع الواحد (ذبيان، وآخرون، 1990، ص.138).

إن التعددية ببساطة هي الآلية التي يتم من خلالها تقنين الاختلاف الذي يميز المجتمع الواحد، حتى لا يتحول إلى صراع يهدد سلامة المجتمع والدولة (هندي كاطع، وجودة، 2013، ص.94).

بناء عليه، فإن الحديث عن التعددية الحزبية يعني بالضرورة وجود أكثر من حزب واحد، أي وجود نظام حزبي متعدد في النظام السياسي الواحد، حيث يتنافس الجميع من أجل الوصول إلى السلطة، وهي هكذا تعتبر مقوما أساسيا في عملية إعمال القواعد الديموقراطية، ذلك أنه لا يمكن تصور قيام نظام ديموقراطي لا يضمن التعددية الحزبية، ولا يوفر شرط التنافسية بين مختلف الأحزاب السياسية، بصورة تكون معها إمكانية وصول أي حزب وكل حزب إلى السلطة إمكانية متاحة.

لكن تجدر الإشارة، أن التعددية الحزبية لا تعني دائما تعددية سياسية، أو على الأصح تعددية سياسية حقيقية، حيث من الوارد أن نكون أمام تعددية سياسية صورية أو شكلية، وذلك عندما يتحقق وجود الأحزاب السياسية ولكنها تكون مجرد كيانات تؤثث المشهد السياسي وفقط، و يكون النظام السياسي أقرب إلى النظام الشمولي، حيث يغيب التنافس الحر والشفاف بين الأحزاب المفروض أنها مختلفة على مستوى برامجها وإيديولوجياتها.

فالحديث عن تعددية سياسية، يعني بالضرورة الاعتراف بوجود مشاريع سياسية متعددة، ومذاهب سياسية مختلفة، كما يعني ضمان حقوق الأفراد في حرية الاعتقاد والتعبير عن الرأي وحرية الانتماء السياسي، والطموح المشروع للوصول إلى السلطة، وهو ما يفرض حماية هذه الحقوق، من خلال سن قوانين تضمنها، فالتعددية السياسية هي وجود أصوات مخالفة، بحيث يكون ضمان حقوقها من مسؤوليات الدولة الديموقراطية.

- التداول على السلطة:

التداول على الشيء هو انتقال حق ملكيته من شخص إلى آخر، والتداول على السلطة، هو تعاقب قوى متعارضة على ممارسة السلطة، بشكل سلمي ومنظم ومتفق على الصورة التي تتم عليها عملية الانتقال هذه، وهو تعريف غير محدد، لأنه من الصعب إعطاء تعريف واضح وجامع للتداول على السلطة كمفهوم، عموما يمكن القول أن التداول على السلطة هو مبدأ ديموقراطي يتأسس على فكرة تعاقب أو تناوب القوى السياسية المتنافسة على السلطة، بحيث تصل المعارضة إلى السلطة بعد أن تصبح أغلبية، لتحل محل الأغلبية السابقة التي تصبح معارضة بعد أن تفقد صفتها كأغلبية (سليمان، 1989، ص.262).

فالتداول على السلطة، هو جوهر الديموقراطية بحيث يضمن تناوب الطامحين إلى السلطة على ممارسة السلطة، وهو بذلك يحتاج إلى تدابير وإجراءات تنظمه، وإلى شروط تضمنه، كالتعددية الحزبية، دورية الانتخابات النزيهة، إذ أنه لا يمكن تصور تحقق التداول على السلطة من دون إجراء انتخابات تنافسية، فما يمنح التداول معناه ومشروعيته هو نزاهة وشفافية وتنافسية التمارين الديموقراطية.

- مبدأ حكم الأغلبية :

يشكل هذا المبدأ، الفهم السطحي للديموقراطية، حيث ينتج عن الاحتكام إلى التمارين الديموقراطية (الانتخابات) تبلور مواقف تعكس رأي الأغلبية، في مقابل آراء الأقلية، على أساس أن الديموقراطية ماهي إلا آلية يتم في إطارها تدبير شؤون الدولة من طرف أغلبية تتفوق في انتخابات حرة ونزيهة، لكن هذا لا يعني التأسيس لديكتاتورية هذه الأغلبية، بصورة تهدر فيها حقوق الأقلية، فقط لأنها أقلية أمام وجود أغلبية، فالديمقوقراطية بهذا المعنى ليست مجرد نظام لحكم الأغلبية، بل على العكس، هي نظام يجمع بين حكم الأغلبية وحماية حقوق الأقلية.(Levitsky & Ziblatt, 2025, p .5)

بناء عليه، فإن مبدأ حكم الأغلبية لا يعني غير توفق اتجاه سياسي، يكلف بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، على أرضية توافق سابق وعقد اجتماعي متفق عليه من طرف كل مكونات المجتمع، حيث تكون حقوق ومصالح كل المواطنين مكفولة، سواء المحسوبين على الأغلبية العددية التي شكلت هذا الاتجاه المتفوق، أو الأقليات التي تشكل معارضة له، على أساس أن الآلية الوحيدة لضمان تفوق اتجاه سياسي على آخر هي الانتخابات التنافسية، وأن الحق في تغليب اتجاه سياسي على آخر، لا يكون إلا عن طريق استقصاء الإرادة الحرة للمواطنين.

2. أهمية الأحزاب السياسية في الدولة الديموقراطية:

تتجسد أهمية الأحزاب السياسية داخل الدولة الديموقراطية، بشكل جلي في أدوارها ومهامها المرتبطة بالتنشئة السياسية وبعملية التحديث (الغزالي حرب، 1987، ص.6)، حيث لا يمكن تصور قيام الديموقراطية في صورتها الحديثة إلا من خلال وجود الأحزاب السياسية، ذلك أن وظائف ومهام وغايات هذه المؤسسات هي من تفضي بالنهاية إلى تكريس القيم والمبادئ التي تتطلبها أو تفرضها الديموقراطية.

- فبالنسبة لتكريس السيادة الشعبية:

يتجسد مبدأ حكم الشعب الذي يفرض وجود آراء متعددة واتجاهات سياسية مختلفة، في مشاركة المواطنين في العمليات الديموقراطية، وهي المشاركة التي لا يمكن تصور وجودها دون وجود الأحزاب السياسية.

- أما بالنسبة لتحقق التعددية الحزبية:

تعتبر الأحزاب السياسية ضرورة ديموقراطية، ذلك أنه لا يمكن تصور قيام نظام ديموقراطي في بلد ما إلا في ظل جو تسوده الحرية السياسية والدينية (مهدي، 2022، ص.47)، ليكون مفهوم الديموقراطية بهذا المعنى، رديفا لمفهوم الحرية بكل صورها، وعلى رأسها حرية

الاختيار، وحرية التعبير، ونظرا لأن ممارسة المواطنين لهذا الحق، تؤدي بالضرورة إلى بروز اختلافات بينهم، فقد تبلورت الحاجة من أجل تدبير هذا الاختلاف إلى تشكيل الأحزاب السياسية، باعتبارها تجمعات تحتوي وتدبر مجموع الآراء والتصورات المختلفة.

- وبالنسبة لتدبير ممارسة السلطة:

يعتبر مبدأ التداول على السلطة جوهر الديموقراطية، و لا يمكن تكريس هذا المبدأ في غياب الأحزاب السياسية، باعتبارها التنظيمات الشرعية التي تتمتع بشرعية التمثيل، على أساس العلاقة التي تجمعها بالناخبين، والتي تعتبر مهمة جدا في جميع الأنظمة الديموقراطية (Kölln & Pedersen, 2025, p. 540) حيث تسمح هذه العلاقة ببروز وتأطير الخيارات السياسية المختلفة والمتنافسة على السلطة.

إن وجود الأحزاب السياسية هكذا، نتيجة طبيعية للأخذ بالنظام الديموقراطي، لأنها تساهم في بناء الأسس الديموقراطية، عبر ضمان المشاركة السياسية لعموم المواطنين في الحكم، عن طريق اختيار ممثليهم أو الأحزاب التي يراهنون عليها من أجل تحقيق طموحاتهم (الأزهري، 2018، ص.163).

الفقرة الثانية: التنمية وشرط إعمال الديموقراطية:

بالرغم من الاختلاف البين في الأدبيات العلمية، بخصوص العلاقة التبادلية أو الشرطية بين التنمية والديموقراطية، حيث أن هناك العديد من الافتراضات التي لا تقول بحاجة التنمية إلى الديموقراطية، إلا أنها افتراضات تتأسس على تجارب عالمية قليلة، كما أنها لا تدعو إلى التضحية بالديموقراطية في سبيل تحقيق التنمية (توماسولي، 2013، ص.7).

في مقابل هذه الافتراضات، هناك شبه إجماع كون الدولة الديموقراطية تعتبر ضمانة فعلية لتحقيق التنمية، وهو الطرح الذي تعززه أغلبية النماذج والتجارب الموجودة في العالم، وهو المعطى الذي يثار معه سؤال مباشر، وهو كيف تساهم الدولة الديموقراطية في استيعاب متطلبات التنمية؟

لكن، قبل الخوض في الكيفية التي تضمن بها الدولة الديموقراطية نجاح عملية خلق التنمية، أي الكيفية التي تساهم بها عملية إعمال القواعد الديموقراطية في إنجاح الاستراتيجيات التنموية، وجب أولا تحديد مجموعة من المفاهيم التي تسعف في الجواب عن الإشكالية الرئيسية التي تطرحها هذه الدراسة .

1. تعريف بعض المفاهيم الأساسية:

- مفهوم التنمية:

ككل المفاهيم، فإنه من الطبيعي أن مفهوم التنمية قد عرف مسيرا تطوريا، يتجاوز مستوى الافتراضات والنظريات التي أطرته وحدت دلالاته، إلى مستوى توظيفاته العملية، كما إنه من الصعوبة مما كان تحديد تعريف دقيق للتنمية، نظرا من جهة، لجوانبها المتعددة، ولأبعادها المختلفة، حيث يعتبر هذا الاختلاف في جوانب التنمية نتيجة طبيعية لتطورها كمفهوم وكاستراتيجيات وتدابير، ومن جهة ثانية، لاختلاف توجهات وإيديولوجيات الباحثين والدارسين.

عموما، يمكن تعريف التنمية على أنها عملية تطوير شاملة ومستمرة، لمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية، بصورة تفضي إلى إحداث تحولات كمية وكيفية هيكلية، بحيث يتمثل هدفها الأساسي في الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع، والتحسن المستمر لنوعية الحياة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة (شاهين،2021، ص.1).

هذا المعنى المعاصر للتنمية، يجعلها تتجاوز معناها الكلاسيكي الذي كان مقتصرا على تنمية الجانب الاقتصادي، ثم الجانب الاجتماعي، لتشملتنمية مختلف المجالات المرتبطة بالإنسان، ولتصبح هكذا ظاهرة مركبة، تتضمن النمو الاقتصادي كأحد أبرز عناصرها، لكنها تجعله مقرونا بحدوث تحولات مهمة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية (العيسوي، 2001، ص.14)، حيث أصبحت التنمية الاقتصادية مجرد بعد من أبعاد التنمية في معناها الشامل والمستدام، مفروض فيه أن يتكامل مع باقي الأبعاد، ضمن حكامة جيدة وديموقراطية (العيسوي، 2001، ص ص. 56-68).

لكن تجب الإشارة في هذا السياق، أن انتشار هذا الافتراض وشيوع هذا المنظور التنموي، حتى أصبحت تتبناه غالبية الدول في العالم، لا ينفي إمكانية نجاح نماذج تنموية غير متأثرة به أو محكومة بافتراضاته، ذلك أنه لا وجود لنموذج تنموي كامل، مضمونه وصفة محددة صالحة لكل دولة ولكل مجتمع (رمضاني، 2025، ص.11)، على اعتبار أن لكل مجتمع خصوصيته (Bertrand, 1994, p .9)، لكن تبقى التدابير والاستراتيجيات التي يؤطرها هذا المنظور، هي الوصفة الشائعة والمتبناة من طرف غالبية دول العالم.

- مفهوم الديموقراطية:

لغويا، ينحدر معنى مصطلح الديموقراطية من اللغة اليونانية وتعني حرفيا "حكم الناس" (Birch, 2001, p .22) ، حيث كان اليونانيون، وهو ما يذهب إليه معظم الباحثين، أول من استعمل مصطلح "demoskratos " وهو مصطلح مركب من كلمتين، " demos" وتعني

الشعب، و "Kratos" أي الحكم، بمعنى حكم أو سلطة الشعب (دال، ترجمة أحمد أمين الجمل، 2000، ص.17)، حيث جاء للدلالة على النظم السياسية الموجودة آنذاك في ولايات المدن اليونانية، وخاصة أثينا.

أما اصطلاحا، فإن الديموقراطية كتصور عام، قد عرف مسارا تطوريا مهما، منذ فترة التطورات الثورية في المجتمع الغربي في نهايات القرن الثامن عشر، ولكن دون المساس بجوهره، أو بغايته الرئيسية وهي حكم الشعب كما حددها اليونانيون، كصورة أولى للديموقراطية، التي شكلت رد فعل مباشر عن الحكم المطلق (باي، ودنان، 2015، ص.140)، بالرغم من أنها منحت حق ممارستها لفئة النخبة من الرجال الأحرار، حيث استبعد العبيد والنساء من المشاركة السياسية، وهي الصورة التي استمرت إلى حدود القرنين التاسع عشر و العشرين، إذ تشكلت الممارسة الديموقراطية دائما من فئة النخبة، إلى حين منح حق العتق الكامل من العبودية لجميع المواطنين البالغين في معظم الديموقراطيات الحديثة، لتصبح الممارسة الديموقراطية حقا لجميع طبقات المجتمع، وليستمر تطور الديموقراطية، كشكل من أشكال الحكم المؤسس على التداول السلمي على السلطة (الجنابي، 2024، ص.375)، إلى أن أخذت صورتها المعاصرة، حيث أصبح الحديث اليوم عن صورة مركبة للديموقراطية، باعتبارها مجموعة من الإجراءات، ومجموعة من القيم التي توجهها وتستتبعها، ونظرا لخصوصية المجتمعات، فمن الصعب الحديث عن صورة عالمية وموحدة للديموقراطية، إلا في شقها الإجرائي، كونها مجموعة من التدابير والمعايير الشكلية لتدبير الشأن العام .

- مفهوم الدولة الديموقراطية:

انطلاقا من تعريف الديموقراطية، فإن الدولة الديموقراطية، هي كل دولة تحترم المبادئ الديموقراطية، وتحرص على إعمال المعايير المرتبطة بهذه القيم، على اعتبار أن الديموقراطية آلية محكومة بمجموعة من القيم، وهو ما يفضي بالنتيجة إلى التمييز بين نوعين من الدول الديموقراطية.

دول تكون فيها الديموقراطية كشكل من أشكال الحكم، أي "كميكانيك" وكآلية تترجم من خلال تطبيق المبادئ الديموقراطية الضرورية، كمجموع التمارين الديموقراطية التي تعرفها هذه الدول، فصل السلطات وتوازنها، ضمان تعددية حزبية وبالتالي تنافسية حقيقية، ثم دول تحرص بالإضافة إلى تكريس المبادئ الديموقراطية التي تضمن الصورة الإجرائية للديموقراطية، على ضمان إحقاق مجموعة من القيم التي تستتبع الديموقراطية، كالتسامح، حقوق الإنسان في صورتها الكونية، الاختلاف، تدبير التعدد...إلخ.

لتكون هكذا الدولة الديموقراطية، مرادفة في معناها لمفهوم الدول المدنية، والتي تعني من الناحية النظرية، تلك الدولة التي تقوم على نقيض الدولة التسلطية التي تغيب فيها الإرادة الشعبية ويسود فيها الفكر الأحادي الإطلاقي (الأنصاري، 2014، ص.21)، وتتأسس على فكرة تكريس القيم الديموقراطية كالعدالة، المساواة، احترام القوانين، المواطنة، حرية العقيدة والفكر، الانتخاب الحر المباشر، الاختلاف، احترام المواثيق الدولية، العدالة الاجتماعية، فصل الدين عن السياسة، استقلال المؤسسات الدينية.

2. الدولة الديموقراطية واستيعاب مقومات التنمية:

إن واقع العالم اليوم يؤكد أن إعمال الديموقراطية شرطي لعملية خلق التنمية، ذلك أن الملاحظة تكشف أن معظم الدول التي لم تكسب رهان تحقيق التنمية، هي في الواقع دول غير ديموقراطية، في حين أن أغلب الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا هي دول ديموقراطية (المتدين، 2015، ص.141).

إن إعمال القواعد والمبادئ الديموقراطية، يضمن توافر شرط الاستقرار السياسي، باعتباره ظرفا عاما تتحقق معه قدرة النظام السياسي على أداء التزاماته تجاه المواطنين بشكل فعال (هادي، 2018، ص.127)، حيث يسعف هذا الظرف في استيعاب ما تتطلبه عملية خلق التنمية.

هكذا، فإن ربح رهان خلق التنمية مشروط بوجود إطار سياسي ومؤسساتي كفيل بضمان نجاح الاستراتيجيات التنموية، وتوفير الشروط اللازمة لنجاح مسارات التنمية، وهو ما لا يتحقق إلا في إطار إعمال المبادئ الديموقراطية.

فالدولة الديموقراطية بضمانها لحقوق وحريات الأفراد والجماعات، تساهم في تزايد درجات المشاركة الشعبية، وبالتالي في ارتفاع مستويات اهتمام المواطنين بالمجال العام، وهو ما يجعلهم قادرين على انتقاد جميع السياسات والبرامج الحكومية وعلى المطالبة بالمزيد من الإصلاحات (المتدين، 2015، ص.150)، وما يعكس مشاركتهم في صياغة وتتبع وتقييم السياسات العمومية، وهو المعطى الذي يكرس شرعية هذه السياسات ويزيد من فرص إدراكها لغاياتها.

كما أن تزايد درجات المشاركة الشعبية يفضي إلى تزايد درجات الاستقرار السياسي بالدولة، ذلك أن المواطنين يعتبرون أنفسهم مساهمين أساسيين في تشكيل الوضع السياسي، وفي صياغة القرار السياسي، وفي تحديد جميع اختيارات الدولة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...إلخ.

من جهة ثانية، فإن حرص الدولة الديموقراطية على ترسيخ القيم التي تستتبع الديموقراطية، كقيم الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال وضع القوانين والسهر على تطبيقها في إطار احترام مبدأ سيادة القانون، الذي يعني خضوع الجميع لأحكام القانون وقواعده حكاما ومحكومين (محمد ومحمد، 2013، ص.168)، يعتبر مدخلا أساسيا في استراتيجيات محاربة الفساد، باعتباره أهم كوابح

التنمية، ذلك أن الفساد ظاهرة مركبة، صورها ومظاهرها متعددة بتعدد المجالات، وآثارها خطيرة خصوصا على مستوى عملية توزيع الثروة، حيث يفضى التوزيع غير العادل للثروة إلى إضعاف شرعية الدولة، نتيجة لضعف ثقة المواطن فيها، وهو ما يؤدي إلى الاغتراب النفسي لشرائح عريضة من المجتمع، الأمر الذي ينتهي إلى قلة الاكتراث واللامبالاة بجميع القضايا العامة للمجتمع (الكبار، 2022، ص.187)، وما يؤثر بالسلب على درجات الاستقرار السياسي بالبد، وبالتالي على فعالية الاستراتيجيات التنموية.

في نفس الإطار، فإن شيوع ظاهرة الفساد يؤثر بشكل سلبي كبير على حجم وفعالية الاستثمارات، سواء من خلال إضعاف مواردها بسبب الاختلاس أو الرشوة، وهو ما يؤثر في فاعلية الاستثمار العام، أو بسبب تغييب شرط التنافسية في مناخ الاستثمارات عموما، كنتيجة طبيعية للزبونية ولاستغلال النفوذ، وهو ما يؤثر على عملية استقطاب الاستثمارات الخاصة ولاسيما الأجنبية منها.

عموما، لقد أدى شيوع الافتراضات والنظريات الليبيرالية، إلى تزايد الاقتناع بأن الديموقراطية شرطية لنجاح الاستراتيجيات التنموية، هذه الاستراتيجيات التي بات نجاحها يتطلب الاستناد إلى أسس ديموقراطية صلبة، قوامها وجود أحزاب سياسية حقيقية، من أجل تكريس تعددية حزبية وسياسية فعلية، ترتكز على تعدد التصورات والمشاريع السياسية.

المطلب الثاني: أزمة الفعل الحزبي بالمغرب و انعكاساتها على نجاعة الاستر اتيجيات التنموية:

عملت الدولة المغربية مباشرة بعد استقلالها عن إدارة الحماية الفرنسية، على وضع العديد من البرامج والمشاريع التي هدفت إلى تحديث بنية وشكل الدولة، من خلال إصلاح وتطوير نظامها السياسي، حتى يساير مجموع التحولات التي يعرفها العالم، وحتى يكون نظاما مستوعبا للمبادئ والقواعد الديموقراطية، ومسعفا في احتواء مجموع الأوراش التنموية .

في هذا الإطار، انخرط المغرب في مسلسل من الإصلاحات السياسية، التي همت تطوير الحياة السياسية بما يضمن نجاح تكريس القواعد الديموقراطية، وهو المسلسل الذي عرف نقلة نوعية مع بداية تسعينيات القرن الماضي، أي خلال المرحلة التي اختارت فيها البلاد التحول نحو الديموقراطية.

ونظرا لخصوصية النظام السياسي المغربي، باعتباره نظاما ملكيا تتمتع فيه المؤسسة الملكية بمكانة دينية وتاريخية ودستورية مهمة، فقد كان من الطبيعي أن يتمحور مضمون الإصلاح السياسي، المرتبط بإعمال مبادئ الديموقراطية (محسن، 2010، ص.81) أي بمركز الحكم والسلطة في البلد، حول طبيعة العلاقة بين المؤسسة الملكية التي تشكل مصدر السلطة في البلد، وبين الأحزاب السياسية الطامحة للسلطة فيها، هذه العلاقة التي اختلفت بين الصراع و الإدماج (الساسي، 2022، ص.68)، والتي نتج عنها بروز ظاهرة حزبية خاصة بالمغرب، تختلف عن مجموع الظواهر الحزبية في العالم، سواء من حيث نشأة أو من حيث مسارات الأحزاب المكونة لها، وهو ما كان له أثر سلبي ليس فقط في طبيعة ووظائف هذه الأحزاب، بل حتى في مستويات مساهمتها في عملية خلق التنمية بالبلد، حتى بات العديد من الدارسين يقرّون بوجود أزمة حزبية بنيوية بالمغرب.

بناء على ما سبق، سنقسم هذا المطلب إلى فقرتين:

الفقرة الأولى: خلفيات وتجليات أزمة الفعل الحزبي بالمغرب:

الفقرة الثانية: تمظهرات تأثير أزمة الفعل الحزبي بالمغرب في عملية خلق التنمية:

الفقرة الأولى: خلفيات وتجليات أزمة الفعل الحزبي بالمغرب:

إن محاولة فهم خلفيات قصور الفعل الحزبي بالمغرب، وتحديد تجلياته، تقتضي دراسة الظاهرة الحزبية المغربية، بصورة تتأسس على تتبع تطور النظام الحزبي المغربي منذ نشأته، أي منذ فترة الحماية الفرنسية بالمغرب، في علاقة مكوناته المباشرة بالمؤسسة الملكية باعتبارها مصدر السلطة بالبلد، بمعنى في علاقة هذه المؤسسات السياسية مع النظام السياسي المغربي.

1. خلفيات أزمة الفعل الحزبي بالمغرب:

لدراسة الظاهرة الحزبية المغربية، ومن أجل فهم خلفيات قصور فعل الأحزاب السياسية المغربية، وجب أولا تأطير مفهوم الحزب السياسي، تعريفه، أصل نشأته، وتطوره.

الأكيد أنه من الصعب جدا تحديد تعريف دقيق لمفهوم الحزب السياسي، لكونه ظاهرة سياسية مركبة، وبالتالي من الصعب النظر إليه من وجهة نظر واحدة وإعطائه تعريفا شاملا (خليل البلعزي، 2023، ص.503)، لكن يمكن القول أن المقصود بالحزب السياسي، هو كل اتحاد أو تجمع من الأفراد، له بناء تنظيمي على المستويين المحلي والوطني، ويعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، حيث يستهدف هذا الاتحاد الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العمومية، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو من دونها (الغزالي حرب، 1987، ص.20).

والمؤكد أن نشأة الأحزاب السياسية تاريخيا قد ارتبطت في أغلب الدراسات بالهيئات التشريعية، حيث يمكن التمييز في هذا الإطار، بين نوعين من الأحزاب السياسية، وهي الأحزاب ذات النشأة الداخلية، التي نشأت داخل الهيئات البرلمانية، والأحزاب ذات النشأة الخارجية، بمعنى تلك التي نشأت من خارج هذه المؤسسات (دوفيرجيه، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد، 2011، ص ص.7-18)، إذ يربط هذا التمييز ظهور الأحزاب السياسة بتطور كل من الظاهرة البرلمانية والنظم الانتخابية، بكل ما يعنيه هذا الارتباط من تأثير على موقع الأحزاب داخل النظم السياسية، وعلى مميزات وطبيعة الحياة الحزبية بالبلد، وهو ما لا يستقيم في دراسة الظاهرة الحزبية بالمغرب، باعتباره دولة من دول العالم الثالث، لم تعرف حياة برلمانية ولا عمليات انتخابية على عكس الدول الغربية، إلا ابتداء من منتصف القرن العشرين، حيث أن نشأة أغلب الأحزاب السياسية المغربية كانت خارجية، شكلت جوابا للأزمات التي عرفتها البلاد، سواء أزمة الاستعمار أو أزمة بناء الدولة الحديثة.

لقد أدى تطور الأحزاب السياسية خارج القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية، إلى ظهور أحزاب سياسية غير مرتبطة بالحياة البرلمانية، وهو ما فرض مراجعة المفاهيم المعتادة عن الأحزاب السياسية، حيث برزت أدبيات التنمية السياسية، التي تعتبر الأحزاب السياسية نتاجا طبيعيا لواقع مجتمعات هذه الدول المختلف تماما عن الواقع الأوروبي، باعتبارها دلالة على التحديث السياسي، وأداة للتنمية.

في هذا الإطار، يرى المفكر الأمريكي "صمويل هينتينجتون" أن نشأة الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث من ضرورات عملية التحديث (Huntington, 1968, p. 397)، ذلك أن هذه العملية تتطلب تعبئة اجتماعية ومشاركة سياسية واسعة، حيث من الممكن أن تؤدي إلى تحلل النظام السياسي، وليس إلا قيام الديموقراطية وتحقيق التنمية، إن لم يتم استيعاب عمليات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمؤسسات سياسية قوية، أهمها الأحزاب السياسية.

وأمام صعوبة دراسة وتصنيف الأحزاب السياسية بدول العالم الثالث، من خارج نظريات التنمية السياسية، فإنه من الصعب أكثر دراسة الأحزاب السياسية بالمغرب، أولا على اعتبار أنه دولة من دول العالم الثالث، وثانيا لكون عملية التحديث بالمغرب، والتي تجسدت في طموح بناء الدولة الحديثة غداة الاستقلال، أفرزت نظاما سياسيا متفردا، تجسد تفرده في الحفاظ على العديد من مظاهر الدولة السلطانية التقليدية، وفي استيعاب العديد من المظاهر الديموقراطية التي تفرض مما تفرضه وجود الأحزاب السياسية، وهو ما أفضى بالنهاية إلى تشكل نظام حزبي مغربي بطبيعة خاصة، لتكون هذه الخصوصية سببا رئيسيا في الأزمة البنيوية التي تعرفها الأحزاب السياسية المغربية، ذلك أنها لم تستفد في مساراتها من انعكاس تطور الظاهرة البرلمانية والنظام الانتخابي بالبلد، نظرا لأنهما معطيين حديثين نسبيا، ولا من عملية التحديث التي عرفتها البلاد، ذلك أن المغرب لم يدخل في عملية انتقال فعلية نحو الديموقراطية حتى نهاية تسعينيات القرن الماضي .

- خصوصية الظاهرة الحزبية بالمغرب:

كغالبية دول العالم الثالث التي عانت من وطأة الاستعمار، فإن نشأة الظاهرة الحزبية المغربية وعلى خلاف نظيراتها بالدول الغربية، قد ارتبطت بالحركة الوطنية، وتأثرت بشكل كبير بوجود الحماية الفرنسية، وبطموح التخلص منها ومن إرثها الكولونيالي السياسي والاقتصادي والثقافي.

ولما كانت جل الأحزاب المغربية نتاجا للحقبة الاستعمارية (السلاوي، 2015، ص.17)، حيث ارتبطت نشأتها بالنضال الوطني، وبإجلاء الاستعمار الفرنسي، فإنه من العادي جدا أن تكون الظاهرة الحزبية بالمغرب ظاهرة جديدة نسبيا، وأن تكون أهداف وغايات الأحزاب المغربية مختلفة عن غايات الأحزاب العادية، التي تهدف إلى الوصول إلى السلطة أو إلى تقاسمها، حيث تمثلت غاية الأحزاب المغربية عند نشأتها بالأساس في تحقيق استقلال البلاد.

وإذا كانت جل الدول الإفريقية، التي كانت نشأة الظاهرة الحزبية بها خلال مرحلة خضوعها للاستعمار، قد عرفت بعد استقلالها قيام نظام الحزب الواحد ذو الأساس الجماهيري، كنتيجة طبيعية لبروز أحزاب تتمتع بشرعية تحرير البلاد، فإن المغرب قد عرف بعد استقلاله قيام نظام حزبي تعددي (الدستور المغربي لسنة 1962، الفصل.3)، نظرا لقوة حضور المؤسسة الملكية التي تقاسمت مع الأحزاب السياسية الوطنية شرعية النضال لأجل الاستقلال، بل لتميزها عنها بالشرعية التاريخية والدينية.

وكما سبقت الإشارة في مراحل سابقة من هذه الدراسة، فقد ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بالمغرب تاريخيا بالصراعات الناتجة عن الأوضاع السياسية بالبلد، حيث ارتبطت في مرحلة أولى بالصراع من أجل تحقيق استقلال البلاد، ثم في مرحلة ثانية بالصراع حول منطلقات ومداخل بناء مغرب ما بعد الاستقلال، هذا الصراع الذي كان طرفاه الأساسيان، أحزاب الحركة الوطنية التي كانت تطمح إلى تقاسم الحكم والسلطة بالمغرب، والمؤسسة الملكية التي كانت تطمح إلى تثبيت موقعها وضمان استمرار سلطتها السياسية، لتدخل في مرحلة ثالثة في صراع من أجل حماية موقعها، كمؤسسات سياسية، لا بديل عن ضمان وجودها، وفعالية أدائها من أجل ربح رهان الديموقراطية والتنمية بالمغرب.

بناء عليه، فقد كانت لظروف نشأة الأحزاب السياسية المغربية ولمساراتها التي كانت موسومة تاريخيا بالصراع، آثار واضحة على طبيعتها ووظائفها وغاياتها، وهو ما نتج عنه وجود أحزاب سياسية غير شبيهة بنظيراتها التي تبلورت وتطورت داخل التربة الغربية.

فالظاهرة الحزبية المغربية لم تندرج في سياق التطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الطبيعي كما هو الحال في الدول الغربية، بل إن جل الأحزاب المغربية قد ارتبطت بالنضال الوطني لتحرير البلاد من الاستعمار، بمعنى أنها ارتبطت بالمقدس، وهو ما انعكس على تمثلاتها لموقع ودور الحزبية (معلمي، 2013، ص.133)، فالأحزاب السياسية بالمغرب ، لم تأت نتيجة لتطور سياسي واجتماعي داخلي كما يؤكد المفكر "عبد الله العروي"، ولم تكن نتاجا لتجربة ديموقراطية، عنوانها البحث في أدوات سياسية تضمن التداول السلمي على السلطة، كما أنها لم تسلم من تداعيات استمرار مظاهر تقليدانية الدولة المغربية، لذلك فإنها كانت ولا تزال محملة برصيد كبير من العلاقات الاجتماعية التقليدية، حيث أنها ظلت خاضعة للنسق العام الذي ميّز المجتمع المغربي تاريخيا، كما أنها حملت هذا النسق ورسخته داخل الحقل السياسي، مما أضفى على هذا الأخير طابعا دينيا – سياسيا جعل الأحزاب السياسية المغربية امتدادا للمؤسسات الدينية وعلى رأسها الزوايا (الزاهي، 2011، ص.254)، بكل ما يعنيه هذا الامتداد من تصورات وافتراضات للتنظيم وللزعامة.

طبيعة النظام السياسي المغربي:

إن دراسة الأحزاب السياسية في المغرب، هي دراسة لطبيعة النظام السياسي، ذلك أن طبيعة النظام السياسي تؤثر بشكل كبير في أدوار ووظائف الأحزاب السياسية (نوح، ومحمود، 2025، ص. 295)، على هذا الأساس فإنه لا يمكن الوقوف على دوافع ومكامن الخلل في الفعل الحزبي بالمغرب، من دون دراسة النظام السياسي بالبلد، على اعتبار أنه المحدد والمؤطر للسلطة السياسية فيها، خصوصا أن المغرب قد اعتمد غداة استقلاله نظام التعددية الحزبية، بل إنه حظر نظام الحزب الواحد.(Mokhtari, 2009, p .22)

في هذا السياق، يؤكد "نيفيل باربور" (Nevill Barbour) في كتابه "السياسة في المغرب (the politics of maghrib) "، أن الحياة السياسية بالمغرب تتسم بسمات أصيلة ومعقدة، لا يمكن أن تلاءم مختلف التصنيفات الواردة في علم السياسة، فالمغرب بالنسبة إليه لا يمكن أن يسمى ديموقراطية، حيث تتركز كل السلطات قانونا في يد الملك، ولكنه أيضا ليس ملكية مطلقة، لأن الأحزاب السياسية لها دور هام فيها، وهو كذلك ليس ديكتاتورية لأن فيه أكثر من حزب واحد.(Barbour, 1959, pp.109-110)

لقد كان من الطبيعي أن تنعكس هذه الطبيعة المتفردة للنظام السياسي المغربي، على طبيعة الأحزاب السياسية بالمغرب وعلى مستويات أدوارها ومهامها فيما يتعلق بعملية التحديث والتنمية، حيث حرصت الدولة المغربية ومنذ الاستقلال، على ضمان وجود الأحزاب السياسية، وعلى ضمان أدائها لأدوارها لاسيما ما يتعلق منها بوظيفة التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، مع تقويض واضح لجوهر وغاية وجودها، والمتمثل في الوصول إلى السلطة السياسية، التي استمرت في يد المؤسسة الملكية.

بناء عليه، يمكن القول أن أزمة الفعل الحزبي بالمغرب، تعود بالأساس إلى ظروف نشأة الأحزاب السياسية بالمغرب، التي تأثرت بالإضافة إلى حيثيات الصراع الذي طبع فترة نشأتها ومسير تطورها، بالرواسب الثقافية التي حكمت ولا تزال تحكم المجتمع المغربي، كما تعود إلى طبيعة النظام السياسي، وإلى مصدر السلطة السياسية فيه.

2. تجليات أزمة الفعل الحزبي بالمغرب:

أثرت خصوصية الظاهرة الحزبية بالمغرب، المتأثرة بطبيعة النظام السياسي المغربي، وبظروف ودوافع نشأة الأحزاب السياسية المغربية، التي لم تندرج في سياق التطور الطبيعي، بشكل جلي في مسير تطور هذه الأحزاب وفي فعالية أدائها ووظائفها، كنتيجة طبيعية لقصور فهمها للأدوار الحزبية، ولغياب الديموقراطية الداخلية فيها، حيث أفضى ذلك إلى شيوع العديد من المظاهر السلبية التي تشكل تجليات لأزمة الفعل الحزبي بالمغرب.

- شيوع ظاهرة الانشقاقات الحزبية:

إن ارتباط نشأة جل الأحزاب المغربية بالنضال الوطني لتحرير البلاد، باعتباره أمرا مقدسا، قد انعكس على تمثلاتها لغاية ودور الحزبية (معلمي، 2013، ص.133)، وهو التمثل الذي زاد من حدته استمرار خضوعها للنسق العام الذي يميز المجتمع المغربي، هذا النسق المحمل برصيد كبير من العلاقات الاجتماعية التقليدية التي حكمت فسلفة التنظيم الحزبي بالمغرب وطبيعة العلاقات فيه، بصورة تتأسس على فهم تقليدي للقيادة أو الزعامة، وعلى الاقتناع بآليات كلاسيكية لتدبير الاختلاف، وهو ما كان من الطبيعي أن يؤثر في مستويات الديموقراطية الداخلية فيها، وما جعلها تعرف تاريخيا العديد من الأزمات، التي كانت سببا مباشرا في تفشي ظاهرة الانشقاقات بالمغرب، هذه الظاهرة التي يمكن اعتبارها ظاهرة متأصلة في المشهد الحزبي المغربي، والتي جعلت من التعددية الحزبية في المغرب تعددية صورية، أو بمعنى أصح تعددية عددية، لا علاقة لها بالتعددية كما أطرتها الأدبيات الليبرالية، كما أنها ليست نتاجا لتقاطبات مجتمعية واضحة (Mokhtari, 2009, p.30)، ذلك أن غالبية الأحزاب السياسية بالمغرب كانت نشأتها جوابا لانعدام الديموقراطية الحزبية الداخلية، وهو ما جعل النظام الحزبي المغربي نظاما متشرذما، لا يمكن لأي حزب فيهأن يهيمن على البرلمان أو الحكومة، وهو ما يفسر أن جميع الحكومات المتعاقبة على المغرب كانت حكومات إئتلافية، بطبيعة الحال بالإضافة إلى القوانين الانتخابية، التي تمنع هيمنة أي حزب وكل حزب (Bertelsmann Stiftung, 2024,p.16).

- أزمة القيادة وصناعة النخب:

إن غياب الديموقراطية الحزبية الداخلية، وبالتالي سوء تدبير الاختلاف داخل الأحزاب السياسية، لم يؤدي فقط إلى شيوع ظاهرة الانشقاقات، بل أثر بشكل مباشر على أهم أدوار هذه الأحزاب، وهو صناعة وتأهيل النخب الحزبية والسياسية، حيث يعرف المشهد الحزبي المغربي حالة من الانسداد، تعلن عن أزمة تنخيب حقيقية، نتيجة لاستمرار مفهوم الشرعية التاريخية عند جل هذه الأحزاب، ذلك أن حتى الأحزاب التي أعلنت انخراطها في عملية التحديث، سيما بعد تأطير الحقل الحزبي المغربي بقانون متقدم (القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية)، كرست استمرار هذا المفهوم بعد أن ألبسته لباسا ديموقراطيا، حيث باتت تزكي زعماءها لولايات متتالية متعددة، وكأن الديموقراطية ليست آلية للتداول ولتدبير الزمن، إذ أنها لم تتمكن من استيعاب المبادئ الديموقراطية، ولم تتوفق في تأهيل ذواتها سياسيا، بل استمرت في تقديس زعمائها وضمان استمراريتهم على رأس تنظيماتها، ولو ضدا في جوهر الديموقراطية، كصورة لاستمرار نفس التناقضات، وبالتالي استمرار ذات المصالح، حيث بقيت عقدة الزعيم غير قابلة للحل إلا بوفاته أو عن طريق الانشقاق عن الحزب الأم (زين الدين، 2005، ص.50).

لقد جعلت هذه الأوضاع من الأحزاب المغربية، تنظيمات مقفلة، نوادي سياسية غير متجددة، وهو ما كان من الطبيعي أن يؤثر في مستويات ولوج المواطنين إلى السياسة عن طريق هذه المؤسسات، بمعنى أن هذه الأوضاع أدت إلى تغييب حق دستوري، وهو حق المواطنين في المشاركة السياسية (الأزهري، 2018، ص.164)، حيث لم يعد المواطن يرى في الممارسة السياسية والممارسة الحزبية بالمغرب، غير آلية للانتفاع الشخصي وتحقيق الامتيازات المادية، وغير مجال لصراع من الممكن أن تستعمل فيه كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

في هذا الإطار، أظهر استطلاع حديث للرأي ، أن أزيد من 90% من المغاربة غير منخرطين في أي حزب سياسي، حيث صرح 71،6% منهم أنه لم يسبق له الانخراط في أي حزب سياسي، بينما أكد 28،4% منهم أنه قد كانت له تجربة سابقة مع أحد الأحزاب السياسية، وقد عزى غالبية هؤلاء انسحابهم من هذه الأحزاب إلى انعدام الديموقراطية الداخلية، وإلى شيوع الصراعات الداخلية، وتعدد صور التهميش والإقصاء (الصديق، 2025، ص. 8-9).

فعلى عكس المفروض فيها، وهي أن تكون مؤسسات للتأهيل والتنخيب، على أساس الكفاءة والجدارة والاستحقاق، أصبحت الأحزاب السياسية المغربية مؤسسات لتدبير مصالح التابعين والمقربين من الزعيم، كنتيجة طبيعية لموقع الزعيم في المخيال الحزبي المغربي، المتشبع بالموروث التقليدي، الذي يجد جذوره في طريقة نشأة الظاهرة الحزبية المغربية، والتي جاءت كضرورة أملتها الرغبة في التحرر الوطني، حيث نشأ الحزب السياسي المغربي محكوما بنزعة أحادية لا تستحضر الديموقراطية سواء في علاقته بباقي المكونات السياسية الأخرى، أو في علاقة قياداته بقواعده (برادة، 2005، ص.9).

الفقرة الثانية: تمظهرات تأثير قصور الفعل الحزبي بالمغرب في عملية خلق التنمية:

إن التنمية بالإضافة إلى كونها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية، فهي عملية سياسية (متوكيل، وبنطالب، 2024، ص.459)، وهي بهذا المعنى مشروطة بوجود الأحزاب السياسية باعتبارها أهم مؤسسات الوساطة والتمثيل، ذلك أنها تضطلع بالعديد من الأدوار التي تسهم في نجاح عملية خلق التنمية، كالمساهمة في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية التي تشكل جوهر الاستراتيجيات التنموية، على اعتبار أنها العنصر الأساسي المكون للمؤسسات التنفيذية والتشريعية، إلا أن قصور فعلها وتراجع حضورها أثر بالسلب في مستويات وحجم مساهمتها هذه، وهو ما يتضح في محدودية توجيهها للسياسات العمومية، وما يمكن أن يؤثر بالسلب مستقبلا على جميع الأوراش الهادفة إلى خلق التنمية بالبلد .

1. محدودية المساهمة في توجيه السياسات العمومية :

إن السياسات العمومية هي حصيلة عمل الدولة، ونظرا لأن أهم غايات عمل الدولة هو خلق التنمية، فإن السياسات العمومية هي الوسيلة الموضوعة أمامها لتحقيق هذه الغاية، وهي الوسيلة التي يساهم فيها مجموعة من الفاعلين (الهلالي، والرباع، 2023، ص.80)، بالرغم من أنها عمل حكومي في الأساس (Easton,1977, p. 94).

بالنسبة للمغرب، وبالرغم من طبيعة النظام السياسي المغربي، الذي يجعل من المؤسسة الملكية الفاعل الأول في صنع السياسات العمومية، إلا أن السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة تضطلع بمهام أساسية على هذا المستوى (الدستور المغربي لسنة 2011، الفصل. 92)، كما تلعب السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان، أدوارا رئيسية فيه، خصوصا بعد دستور 2011، الذي أسند له صلاحية جديدة تتعلق بتقييم السياسات العمومية، إضافة إلى وظيفة مراقبة العمل الحكومي التي تمكنه من تقييم أداء الحكومة وتوجيه سياساتها القطاعية (الدستور المغربي لسنة 2011، الفصلين. 70-101).

في هذا الإطار، تبرز أدوار الأحزاب السياسية فيما يتعلق بتوجيه وتجويد السياسات العمومية، فما الحكومة غير ذلك الجهاز المنبثق عن أغلبية برلمانية، وما البرلمان غير تلك المؤسسة التي تتشكل من الأحزاب السياسية، التي من المفروض أن تعكس مشاركة المواطنين في صنع ورسم السياسات العمومية عن طريق آلية التمثيل في هذه المؤسسات.

فالأحزاب السياسية هي الآلية التي يتم من خلالها تحديد المرشحين لعضوية البرلمان وبالتالي عضوية الحكومة، وتمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها واحتياجاتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات العامة وضمها ضمن أولويات الأجندة السياسية (كامل، 1982، ص ص.95-96)، انطلاقا من جهة، من وظيفتها الأساسية المتمثلة في رصد وتجميع والتعبير عن مختلف المصالح في المجتمع، ومن جهة ثانية، انطلاقا من الموقع الذي تحتله في المشهد السياسي العام، حيث تسهر على تنفيذ السياسات العمومية إن كانت في موقع الحكومة، وعلى تقييمها وبيان اختلالاتها إن كانت في موقع المعارضة.

عموما إن الأحزاب السياسية، باعتبارها القناة الأساسية التي تربط بين المواطن والسلطة السياسية أي بين المجتمع والدولة (El Hachimi, 2020, pp . 862-864)، تضطلع بدور أساسي في عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وهو الدور الذي لا يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية المغربية، في ظل الواقع الذي تعيشه. هذا الواقع الموسوم بالانغلاق، والمعنون بوجود هوة كبيرة بينها وبين المواطنين، إذ يستحيل معه إمكانية تجميعها لمختلف المصالح في المجتمع، وتعبيرها عن رغبات وانتظارات جميع الجماعات المكونة له، وهو الواقع الذي يرجع بالأساس إلى طبيعة الأحزاب السياسية المغربية، وإلى فهمها القاصر للمهمة الحزبية، والأهم إلى غياب الديموقراطية الداخلية فيها، وهو ما بينا أثره على مستويات المشاركة السياسية في مراحل سابقة من هذه الدراسة.

من جهة ثانية، فكما أثرت طبيعة النظام السياسي المغربي في مراحل سابقة، في واقع وأدوار الأحزاب السياسية، حيث كانت تعتبر مجرد فاعل ثانوي أمام مركزية فاعلين آخرين، أثر اكتمال هذا النظام بعد انتقال البلاد نحو الديموقراطية، والذي توج بإقرار دستور 2011، على وظيفتها وأدائها.

في هذا الإطار، ونظرا لأن وظائف الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية المكتملة تصبح مرتبطة بشكل مباشر بالعمليات الانتخابية، فقد تزايد اهتمام الأحزاب السياسية المغربية بهذه العمليات، حيث أصبح رهانها الأول هو الفوز في الانتخابات، ولكن على حساب باقي وظائفها، ذلك أن نتائج الانتخابات باتت هي من تحدد موقع الأحزاب الفعلي من داخل المشهد السياسي العام بالبلد، ولأجل ذلك أصبحت المحطات الانتخابية في المغرب، لحظات لتسابق هذه الأحزاب حول الكائنات الانتخابية والأعيان الانتخابية، وهو ما أعطى لظاهرة الترحال السياسي بعدا جديدا، وما زاد من تعميق الهوة بينها وبين المواطنين، وما كان من الطبيعي أن يؤثر في مساهمتها في توجيه السياسات العمومية بالبلد، ذلك أنها تغيّب ترشيح الكفاءات والطاقات، في مقابل ترشيح ذوي القدرة على الفوز في الانتخابات، ولو بوسائل تؤثر في نزاهة الانتخابات وبالتالي في طبيعة النموذج الديموقراطي بالبلد، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على صنع السياسات لاحقا أثناء إعدادها وتنفيذها، أو تقييمها وتوجيهها في البرلمان.

2. تداعيات استمرار أزمة الفعل الحزبي بالمغرب على عملية خلق التنمية:

إن استمرار هذا الواقع الحزبي بالمغرب، والموسوم بقصور الفعل الحزبي، الناتج عن مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية التي سبق التطرق إليها في مراحل سابقة من هذه الدراسة، سيشكل لا محالة أحد أهم كوابح مسير التنمية بالبلد، حيث من شأن هذا القصور أن يؤثر في مستويات تفعيل النموذج التنموي الجديد التي تم اعتماده مؤخرا، بعد الدعوة الملكية إلى ضرورة مراجعة النموذج التنموي المغربي (الخطاب الملكي ،13 أكتوبر 2017)، من خلال إعطائه دفعة جديدة ونفسا جديدا، كفيلا بضمان تذليل التحديات التي أعاقت تطوره، خصوصا أن التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، أناط بالأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات للوساطة مهاما أساسية في عملية خلق التنمية، من خلال وظيفتها المتمثلة بالأساس في تأطير المواطنين (التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، 2021، ص.62).

في نفس الإطار، فإن استمرار هذا الواقع الحزبي، لن يمكن الأحزاب السياسية المغربية، من مواكبة مجموع التحولات التي تعرفها الدولة المغربية، خصوصا ما تعلق منها بتحديث بنية ووظائف الدولة، المعبر عنه بتأهيل المجالات الترابية بالبلد، بغاية الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بين جهات المملكة، خصوصا بعد الدعوة الملكية التي جاءت في الخطاب الملكي لعيد العرش لسنة 2025 (الخطاب الملكي، 29 يوليوز 2025)، إلى ضرورة إحداث نقلة حقيقية، في التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، وهو ما يتطلب وجود هيئات محلية منتخبة قادرة على لعب هذه الأدوار، وما لا يمكن تصور إدراكه، مع استمرار المنطق الذي يحكم فعل واشتغال الأحزاب السياسية في المغرب، وهو المنطق المؤسس على ضرورة وأهمية الفوز في العمليات الانتخابية المحلية، من دون الأخذ بعين الاعتبار كفاءة وجدارة من تتم تزكيتهم لعضوية هذه الهيئات.

من جهة ثانية، إن استمرار أزمة قصور الفعل الحزبي بالمغرب، من شأنه أن يؤثر في جميع الأدوار والوظائف الحزبية، وهو ما ينذر بارتفاع مستويات عزوف المواطنين عن السياسية، وبتزايد مستويات انعدام الثقة في الديموقراطية التمثيلية، التي تعتبر الأحزاب السياسية عصبها، وهو ما يشكل تأثيرا مباشرا في طبيعة النموذج الديموقراطي المغربي، حيث لا يمكن تصور نموذج ديموقراطي فعال، من دون أحزاب

سياسية فعلية، قادرة على تحقيق التراكم في هذا الإطار، حيث لا يستقيم أن تطالب هذه الأحزاب بتدعيم النموذج الديموقراطي، وبضرورة احترام القانون، وهي أحزاب تقوض ديموقراطياتها الداخلية، ولا تحترم قوانينها وأنظمتها الداخلية.

خاتمة:

لقد كان المسير التنموي المغربي، الذي انطلق غداة استقلال البلاد، مسيرا متميزا، أفضى إلى تحقيق العديد من النتائج الإيجابية، ولو أن هذا التأكيد ظل على مستوى جميع جهات التنمية مقترنا ب "لكن" التي تقلص من حجم المنجزات (تقرير الخمسينية، 2006.، ص.11)، لكن جرى طيلة هذا المسير البحث في آليات ومداخل لتصويب مجموع الاختلالات التي اعترضته، والتي كان أخرها الدعوة الملكية في عيد العرش لسنة 2025 إلى ضرورة توحيد سرعة المغرب التنموية.

في هذا الإطار، اندرج انخراط البلاد في العديد من الأوراش الإصلاحية، وفي مقدمتها الإصلاح السياسي، على اعتبار أهمية المجال السياسي بالنسبة لعملية خلق التنمية، حيث جرى تأهيل وتحديث الأحزاب السياسية، حتى تواكب مجموع التحولات التي عرفتها الدولة المغربية، سيما بعد انخراطها في عملية التحول نحو الديموقراطية.

لكن وبالرغم من كل المجهود المبذول في هذا الإطار، ما يزال الواقع الحزبي المغربي، موسوما بقصور لافت في الفعل، عنوانه عدم استيعاب الأحزاب السياسية المغربية للقواعد والمبادئ الديموقراطية، وبالتالي لجوهر الوظيفة الحزبية، ومضمونه انفصال لافت بين اهتمامات المواطنين الأساسية وأولويات الأحزاب السياسية، وهو ما يظهر جليا في مستويات المشاركة السياسية وحجم العضوية الحزبية بالمغرب.

إن الفعل الحزبي بالمغرب يعاني من أزمة بنيوية، تعود إلى ظروف نشأة وتطور الأحزاب السياسية بالمغرب، وإلى طبيعة السلطة في النظام السياسي المغربي ومساحات مشاركة الأحزاب السياسية فيها، كما أنها تتغذى على استمرار الرواسب الثقافية التي تحكم المجتمع المغربي، والتي تؤثر في تفاعلات وعلاقات الأحزاب الداخلية، وفي فهمها للوظيفة الحزبية، وكلها عوامل ساهمت في قصور أداء الأحزاب السياسية المغربية، سيما ما تعلق منه بمساهمتها في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات التنموية.

إن استمرار هذا الواقع الحزبي المغربي، لن يؤثر فقط على الوظيفة الحزبية بالمغرب، بكل ما يعنيه هذا التأثير من تزايد مستويات عزوف المواطنين عن السياسية، ومن ارتفاع درجات انعدام الثقة في النموذج الديموقراطي المغربي، بل من شأنه أن يؤثر بالسلب على جميع الاستراتيجيات التنموية المستقبلية بالبلد، وهو ما يتطلب العمل على تأهيل هذه الأحزاب وتقويم مجموع الاختلالات التي تعرفها، سيما ما يرتبط منها بتكريس الديموقراطية الداخلية، حيث يتمثل المدخل الأساسي في عملية التأهيل هذه، في ضرورة مراجعة الإطار القانوني المنظم للأحزاب السياسية بالمغرب، والتنصيص على تحديد عدد ولايات رئاسة الحزب، تكريسا لمبدأ التداول، وتفاديا لإعادة إنتاج نفس النخب، بالإضافة إلى تعزيز قواعد الحكامة الحزبية، من خلال ربط الدعم العمومي الموجه للأحزاب السياسية بمدى احترامها للقانون وبأدائها لمهامها ووظائفها، وفي مقدمتها مهمة التأطير.

قائمة المصادروالمراجع

باللغة العربية:

- إسكندر، ح. ع. (2021). الديمقراطية: جذورها الفلسفية، وتطورها إلى نظام سياسي. *مجلة كلية العلوم الإدارية والإنسانية*، *2*(1)، 4-41. DOI: https://doi.org/10.51610/rujhas2.1.2021.95.
- الأزهري، ع. ر. (2018). أزمة الأحزاب السياسية ومداخل الإصلاح. *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*، (142)، 163-175.
- الجنابي، م. م. (2024). واقع ومحددات التداول السلمي على السلطة السياسية في البلدان العربية. *مجلة قضايا سياسية*، (79)، 374-401. DOI: https://doi.org/10.58298/792024633 .
- الدستور المغربي لسنة 1962.(1962). الصادر بتنفيذه الظهير الشريف الصادر في سادس جمادى الثانية 1382 (4 نونبر 1962 بشأن الاستفتاء، الجريدة الرسمية، عدد 2616 مكرر، بتاريخ 22 رجب 1382 (19 دجنبر 1961)، ص.2993.
- الدستور المغربي لسنة 2011.(2011). الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 صادر في 27 شعبان 1432 (29يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، ص.3600.
- الزاهي، ن. (2011). *الزاوية والحزب: الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي* (الطبعة 3). الدار البيضاء، المغرب: إفريقيا الشرق.
- الساسي، م. (2022). التحولات السياسية في المغرب: الملكية والأحزاب السياسية، في *التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب* (ص. 63-86). الرباط، المغرب: مؤسسة فريديريش إيبيرت.

- السلاوي، م. أ. (2015). *الأحزاب السياسية المغربية: 1914-2034* (الطبعة الأولى). الرباط، المغرب :الرباط نيت.
- الصديق، رشيد. (2025). *الأحزاب السياسية المغربية وأزمة المصداقية: نتائج استطلاع للرأي*. الرباط، المغرب: المركز المغربي للمواطنة.
- الظهير الشريف رقم 1.58.376 يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات. (1958). الجريدة الرسمية، عدد 2404 مكرر، بتاريخ 16 جمادى الأولى 1378 (27 نونبر 1958)، ص.2849.
- العيسوي، إ. (2001). *التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها* (الطبعة الثانية). القاهرة، مصر: دار الشروق.
- الغزالي حرب، أ. (1987). الأحزاب السياسية في العالم الثالث. *عالم المعرفة*، (117)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.(2011). الصادر بظهير شريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية، عدد 5989، بتاريخ 26 ذي القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011)، ص.5172.
- القانون رقم 36.04 المتعلق بالأحزاب السياسية.(2006). الصادر بظهير شريف رقم 1.06.18 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)، الجريدة الرسمية، عدد 5397، بتاريخ 21 محرم 1427 (20 فبراير 2006)، ص.466.
- الكبار، ع. س. م. ع. (2022). آثار الفساد الإداري والمالي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي: ليبيا أنموذجا. *مجلة القرطاس*، (20)، 187-199. https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/article/view/599.
- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. (2021). التقرير العام للنموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع. أبريل 2021. تم الاسترجاع من https://social.gov.ma/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A/
- المتدين، ع. ل. (2015). التنمية والتحول نحو الديمقراطية. *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*، (122-123)، 141-156.
- المساوي، م. (2012). الملكية المغربية وواقع التنمية السياسية. مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، (21-22)، 21-27.
- الهلالي،ع.، الرباع، ع.(2023). أي دور للفاعلين في إنتاج السياسات العمومية. *مجلة القانون الدستوري والعلوم الإنسانية*، (19)، 80-97.
- باي، أ.، دنان، م. (2015). الاستراتيجية البديلة للتنمية في البيئة العربية : إشكالية العلاقة بين التنمية والديمقراطية بين السياقات العولمية والمتطلبات المحلية. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، (5)، 136-175.
- برادة، ع. (2005). *مواقف الأحزاب المغربية من المسألة الديمقراطية: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نموذجا* (الطبعة الأولى). الرباط: مطبعة الكرامة.
- بوعشرين الأنصاري، أ. (2014). مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية. *مجلة سلسلة دراسات*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- تقرير الخمسينية. (2006). المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك. الدار البيضاء، المغرب: مطبعة دار النشر المغربية.
- توماسولي، م. (2013). *الديمقراطية والتنمية: دور الأمم المتحدة* (ورقة نقاش). الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، سبتمبر2013. تم الاسترجاع من https://www.idea.int/sites/default/files/publications/democracy-and-development-AR.pdf
- خليل البلعزي، إ. (2023). الأحزاب السياسية وأثرها على التنمية السياسية: دراسة استطلاعية على عينة من الأحزاب السياسية في ليبيا. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *2*(2)، 498-520. تم الاسترجاع من https://www.aaasjournals.com/index.php/ajashss/article/view/359/583 .
- دال، ر. (2000). *عن الديمقراطية* (ترجمة أحمد أمين جمل) (الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- دوفيرجيه، موريس. (2011). *الأحزاب السياسية* (ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد). القاهرة، مصر: الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- ذبيان، س.، وآخرون. (1990). *قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية* (الطبعة الأولى). لندن، انجلترا: رياس الريس للكتب والنشر.
- رمضاني، ف. (2025). *الاستقرار السياسي وأثره في عملية تحقيق التنمية بالمغرب* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- زين الدين، م. (2005). الفعل الحزبي بالمغرب وسؤال الديمقراطية. *مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد*، (3)، 49-63.
- سليمان، ع. (1989). *مدخل إلى علم السياسية* (الطبعة الثانية). بيروت، لبنان: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع.
- شاهين، ع. (2021). التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي. *مجلة دراسات تنموية*، (73)، المعهد العربي للتخطيط.
- ضريف، م. (1996). *المغرب في مفترق الطرق: قراءة في المشهد السياسي المغربي*(الطبعة الأولى). الدار البيضاء، المغرب: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي.

- عزيز، م. أ. (2023). الدستور وتعديل الدستور. *مجلة المعهد*، (13)، 497-520. https://doi.org/10.61353/ma.0130497 . .
- كامل، ن. ع. (1982). *الأحزاب السياسية في العالم المعاصر*. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي للطباعة والنشر.
- مالكي، ا.، الكواري، خ. (2004). *الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية* (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- متوكيل، ن. بنطالب، م. (2024). مفهوم التنمية، أبعادها واستراتيجياتها: المغرب أنموذجا. *مجلة حمورابي للدراسات*، *13* (50)، 457-474. https://doi.org/10.61884/hjs.v13i50.491
- محسن، ز. ع. (2010). الإصلاح السياسي في العالم العربي بين الدوافع والمعوقات. *المجلة السياسية والدولية*، *(16)*، 75- 100. تم الاسترجاع من https://political-encyclopedia.org/library/2058 .
- محمد السادس، ملك المغرب. (2017). الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة. تم الاسترجاع من https://2u.pw/6U10d4L.
- محمد السادس، ملك المغرب. (2017). الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة. تم الاسترجاع من https://2u.pw/3we9X .
- محمد السادس، ملك المغرب. (2025). الخطاب الملكي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش، 29 يوليوز 2025. تم الاسترجاع من https://n9.cl/euenr.
- محمد، ح، م، ف. (2013). فلسفة القانون وسيادة القانون في الدولة الحديثة. *مجلة التفاهم*، (39)، 167-191.
- معلمي، ع. ع. (2013). الأحزاب السياسية في المغرب: متطلبات التطوير وتكريس الاختيار الديمقراطي. أعمال الندوة الوطنية حول *الأحزاب السياسية في المغرب* (ص. 109-115). الرباط، المغرب: مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، مؤسسة فريديريش إيبرت، شعبة القانون العام والعلوم السياسية بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس أكدال، مطبعة البيضاوي.
- مهدي، ع. س. (2022). جدلية العلاقة بين الديمقراطية والحرية في الفكر السياسي لكارل بوبر. *مجلة العلوم السياسية*، (64)، 47-68. . https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi64.630
- نوح، ن. ع. ك.، حمود، ع. ش. (2025). دور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية. *مجلة الجامعة العراقية*، *73* (3)، 295-300. تم الاسترجاع من https://www.mabdaa.edu.iq/2025/05/31/7-73/.
- نوير، ع. س. (2020). نظريات التنمية وأسباب التأزم: دراسة نقدية. *مجلة التفاهم*، (68)، 139-172.
- هادي، س. (2018). الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق. *مجلة دراسات وأبحاث*، *10* (3)، 125-144. تم الاسترجاع من https://asjp.cerist.dz/en/article/59926.
- هندي كاطع، أ.، وجودة، ن. (2013). التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر. *مجلة العلوم السياسية*، (46)، 93-126. . https://doi.org/10.30907/jj.v0i46.208

باللغات الأجنبية:

- Badie, B. (1994). *Le développement politique* (5e éd., revue et augmentée).Paris, France: Economica.
- Barbour, N. (1959). *The politics of Maghrib*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Birch, A. H. (2001). *Concepts and theories of modern democracy* (2nd ed.). London, UK: Routledge.
- Easton, D. (1977). *The analysis of political system* (5th ed., R. Macridis & B. E. Brown, Eds.). Homewood, IL:The Dorsey Press.
- El Hachimi, M. (2020). Civil society, political parties and popular agency in post-2011 North Africa. *Journal of North African Studies*, *25*(6), 862–864. https://doi.org/10.1080/13629387.2019.1644912
- Huntington, S. P. (1968). *Political order in changing societies*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Kelsen, H. (2013). *The essence and value of democracy* (B. Graf, Trans.; N. Urbinati & C. Invernizzi Accetti, Eds.). Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, Inc.
- Kölln, A.K., & Pedersen, H.H. (2025). Virtuous party linkages: : Developing a data-based analytical model to explain voters' attitudes towards political parties. *European Journal of Political Research*, *64*(2), 535–558. https://doi.org/10.1111/1475-6765.12699
- Levitsky, S., & Ziblatt, D. (2025). When should the majority rule? *Journal of Democracy*, 36(1), 5–20. https://www.journalofdemocracy.org/articles/when-should-the-majority-rule/

- Lincoln, A. (1863, November 19). *Gettysburg Address*. Rare and Manuscript Collections, Cornell University. https://rmc.library.cornell.edu/gettysburg/good_cause/transcript.htm
- Mokhtari, S. (2009). *La répartition spatiale des partis politiques marocains selon deux axes*. (Mémoire de maîtrise en science politique, Université du Québec, Montréal). https://archipel.uqam.ca/2188/1/M10910.pdf
- Arifin, G., Fergayani, F., Asriani, A., Mujahida, M., & Jabbir, J. (2025). Enhancing the role of political parties in advancing political education as a foundation for democracy. *Fiat Justisia Journal*, *19*(1), 73–92. https://jurnal.fh.unila.ac.id/index.php/fiat/article/view/4026 .
- Bertelsmann Stiftung. (2024). BTI 2024 country report - Morocco. Gütersloh, Germany: Bertelsmann Stiftung. https://bti-project.org/en/reports/country-report/MAR